الشروط والتعليمات العامة بالاشتراك بخدمة تجاري موبايل

1. يخلي العميل طرف البنك من أية مسؤولية ناتجة عن أي عطل أو ضرر قد يلحق به نتيجة عدم التزامه (العميل) بالشروط والتعليمات هذه أو نتيجة سوء استعماله للخدمة.

2. يكون للبنك ودون أدنى مسؤولية عليه الحق برفض طلب العميل بالاشتراك في الخدمات الإلكترونية ودون الحاجة لإبداء الأسباب.

3. يقر العميل بأنه اطلع ووافق على كافة المصاريف والعمولات المترتبة على استخدام الخدمات الإلكترونية الواردة ضمن جدول العمولات والأسعار المعلن على موقع البنك الإلكتروني بما فيها عمولة الخدمات الإلكترونية، كما ويقر العميل بحق البنك بتعديل هذه المصاريف والعمولات وبما لا يتعارض مع تعليمات البنك المركزي الأردني، مع التزام البنك بإبلاغ العميل بهذه التعديلات من خلال عنوان البريد الإلكتروني المسجل لدى البنك أو من خلال إرسال رسالة نصية قصيرة (SMS) على رقم هاتف العميل المحمول المعتمد لدى البنك أو من خلال موقع البنك الإلكتروني.

4. يمكن للعميل الاشتراك بالخدمات الإلكترونية بشكل ذاتي باستخدام بطاقة الخصم المباشر الرئيسية التي بحوزته أو من خلال طلب الخدمة من الفرع، وفي حال موافقة البنك على طلب العميل الاشتراك بالخدمة، يقوم البنك بتزويد العميل برقم سري خاص بعملية التسجيل الذاتي من خلال رسالة نصية قصيرة على رقم هاتف العميل المحمول المعتمد لدى البنك، وفي حال تم طلب الخدمة من خلال الفرع يقوم البنك بتزويد العميل برمز تعريفي للخدمة من خلال رسالة نصية قصيرة على رقم هاتف العميل المحمول وإرسال الرقم السري الخاص بالخدمة على البريد الإلكتروني المعتمد لدى البنك، أما بخصوص السرية حول الرمز التعريفي والرقم السري فتكون من مسؤولية العميل وحده.

5. يقر العميل بأن جميع العمليات التي تتم من خلال الرمز التعريفي والرقم السري قد تمت من قبله، ويكون لها حجية الوثائق الرسمية تجاهه. كما يقر العميل بأن البنك لا يتحمل أية مسؤولية ناتجة عن أي من العمليات المنفذة من خلال الخدمة مهما كان نوعها أو مصدرها، طالما صدرت وفقاً للشروط الخاصة بها.

6. في حال إدخال كلمة المرور بشكل خاطئ لثلاث مرات متتالية لخدمة تجاري موبايل فإنه يتم حظر الخدمة بشكل آلي ويمكن للعميل إعادة تفعيل الخدمة وإنشاء كلمة مرور جديدة بشكل ذاتي من خلال استخدام بطاقة الخصم المباشر أو من خلال الاتصال بوحدة الخدمة الهاتفية على الرقم التالي: 96265209000+. والمتاح على مدار 24 ساعة 7 أيام في الأسبوع لطلب فك الحظر وإرسال كلمة مرور جديدة.

7. في حال علم العميل بأن الرمز التعريفي أو الرقم السري قد اكتشفا من قبل أي شخص آخر، فيتوجب عليه إبلاغ البنك خطياً أو من خلال الاتصال بوحدة الخدمة الهاتفية، كما ويبقى العميل مسؤولاً عن كافة العمليات التي تتم باستخدام الرمز التعريفي والرقم السري وذلك حتى لحظة إبلاغ البنك.

8. يتحمل العميل المسؤولية في حال حدوث حالة احتيال تمت على حسابه ناتجة عن إفصاح العميل عن بياناته المتعلقة بخدمة تجاري موبايل مثل الرمز التعريفي أو الرقم السري أو بيانات البطاقة...الخ، ويعفى البنك من أية مسؤولية قد تترتب جراء ذلك.

9. لا يتم إصدار خدمات إلكترونية على حسابات القصر بالوصاية.

10. البنك غير مسؤول عن أية خسائر تلحق العميل أو غيره نتيجة إدخال العميل أرقام الحسابات المحول منها/أو لها بطريقة خاطئة، ويكون وحده هو المسؤول بالتدقيق على أرقام الحسابات، ويعفى البنك من أية مسؤولية قد تترتب جراء ذلك.

11. البنك غير مسؤول عن أية أضرار قد تلحق بالعميل نتيجة شبكات الاتصال وسوء الإرسال و/أو سوء الاستقبال، كما أن البنك غير مسؤول عن أي عطل متعمد وراء حصول قرصنة على جهاز النقال/ الحاسوب الخاص بالعميل.

12. يكون للبنك الحق في إيقاف هذه الخدمة و/أو حجبها عن العميل مؤقتاً أو إلغائها في حالة إخلال العميل بالتزاماته التعاقدية مع البنك.

13. يحق للبنك في أي وقت يشاء، ودون سابق إشعار، إجراء أي تعديل و/أو إضافة و/أو تغيير و/أو إلغاء أي من الخدمات المقدمة ضمن الخدمة أو في البرمجيات المستخدمة فيها بعد إعلام العميل على عنوانه المعتمد لدى البنك.

14. في حال طلب العميل دفتر شيكات عن طريق الخدمة، يكون للبنك الحق في الموافقة على الطلب أو رفضه، وفي حال الموافقة، فإن العميل يفوض البنك بقيد الرسوم على حسابه و/أو حساباته، ويجب على العميل مراجعة فرعه لاستلام الدفتر أصولياً.

15. يلتزم العميل بأن لا يتجاوز الحد الأعلى المسموح به يومياً أو شهرياً بالتحويل المالي، وضمن الرصيد الفعلي المتوفر في الحسابات وذلك وفقاً لتعليمات البنك في هذا الخصوص، وخلاف ذلك يعتبر طلب التحويل لا غيا، ولا يتحمل البنك أية مسؤولية ناتجة عن عدم تنفيذ طلب التحويل المالي.

16. إن عملية إرسال إشعارات حول العمليات المنفذة بوسائل إلكترونية تحكمها الأنظمة والقوانين النافذة، ولا يستطيع العميل إلغاء أمر بواسطة الخدمة وتعتبر هذه العمليات قد تمت بموافقة العميل.

17. من المفهوم لدى العميل أن الاشتراك بالخدمة يعطيه تلقائياً جميع الخدمات الواردة فيها، وفي حال رغب بعدم استخدام و/أو إلغاء أية خدمة فعليه أن يقدم طلباً رسمياً بذلك الى البنك.

18. يقر العميل بأن إرسال الرسالة النصية هي بمثابة إعلام له عن الحركات التي تتم على حسابه ويخلي مسؤولية البنك عن إرسال إشعارات خطية في حال توجيه رسالة نصية، ويعد إرسال الرسالة من البنك بمثابة إرسال نهائي له دون تحمل البنك مسؤولية عدم وصول الرسالة له كون أن الهاتف المحمول مغلق و/أو مفصول و/أو معطل و/أو عدم قراءتها من قبله و/أو تغيير رقم الهاتف دون إبلاغ البنك بذلك.

19. في حال كان الحساب مشترك، ويرغب أصحاب الحساب بالحصول على الخدمات الإلكترونية فيشترط ما يلي:
   أ. إذا كان المفوض بالتوقيع عن الحساب شخص واحد يشترط موافقته على الاشتراك بهذه الخدمة.
   ب. إذا كان المفوض بالتوقيع عن الحساب أكثر من شخص واحد مجتمعين يشترط توقيعهم جميعاً على طلب الاشتراك بالخدمة، ويصدر الرمز التعريفي والرقم السري ويسلم لمفوض منهم بناءً على تفويض خطي موقع من جميع المفوضين بالتوقيع إقراراً بذلك، وأية عملية تتم على هذا الحساب باستعمال رمز التعريف والرقم السري تعد صحيحة وموافقاً عليها من أصحاب الحساب ولا يحق لهم الرجوع عنها.
   ج. إذا كان الحساب يدار من قبل أكثر من شخص مجتمعين و/أو منفردين فإنه يحق لأي من المفوضين المنفردين طلب الاشتراك بهذه الخدمة ويتسلم رمز التعريف والرقم السري ويعد بقية الشركاء موافقين ضمنياً.

20. من المفهوم لدى العميل بأنه لا يستطيع إلغاء أمر بواسطة الخدمة وتعتبر هذه العمليات قد تمت بموافقة العميل.

21. من المفهوم لدى العميل أنه بإمكانه مشاهدة كشف حسابه إلكترونياً لأشهر سابقة من خلال خدمة تجاري موبايل.

22. يفوض العميل البنك بقيد أية عمولات أو مصاريف تترتب على شحن البطاقة المدفوعة مسبقاً (Yelo Card) من خلال خدمة تجاري موبايل، كما يقر العميل أن عملية شحن البطاقة تمت على مسؤوليته الشخصية دون أية مسؤولية تلحق بالبنك سواء كان هنالك خطأ باختيار البطاقة أو بقيمة الشحن.

23. يتم إيقاف الخدمات المصرفية بالعموم يدوياً عن العميل في حال ورود حجز تحفظي على الحساب.

24. لا يتم إصدار خدمات الإلكترونية للعملاء المدرجين على القوائم المحظور التعامل معهم سواء كان الحساب المفتوح لدى البنك فردياً أو مؤسسة فردية أو شركة أو هيئة اعتباريه، وفي حال تم إدراج العميل على أي من القوائم المحظور التعامل معها وكان العميل حاصل على خدمة تجاري موبايل يحق للبنك إلغاء الخدمة ودون إشعار العميل بذلك.

25. يقر العميل في حال استلامه رسالة نصية صادرة من البنك بالخطأ، فإنه لا يلحق البنك أي ضرر أو مسؤولية تجاه ذلك.

26. لا يترتب على البنك أية مسؤولية في حال عدم انتظام أو توقف الخدمة أو عدم الدقة في المعلومات المستخرجة بواسطتها.

27. يمتلك البنك الصلاحية لوقف أية خدمة/خدمات يقدمها للعميل في الحالات التي يقدر فيها البنك أن هناك شك أو ريبة في صحة ما يتلقاه من تعليمات أو العمليات التي يجريها العميل باستخدام البطاقات أو الهاتف المحمول أو الإنترنت أو أي وسيلة من وسائل التعامل أو إذا ما تبادر إليه الشك بأي اختراق للمعلومات وذلك دون أية مسؤولية عليه على أن يتم إشعار العميل بذلك، ورغم استخدام البنك الوسائل الأمنية الممكنة للحماية من مخاطر انفتاح شبكات الاتصال غير أن البنك لا يعتبر مسؤولاً عن أي ضرر قد يلحق بالعميل نتيجة المخاطر المترتبة على استخدام هذه الشبكات وأن العميل وحده هو الذي يتحمل كافة المخاطر الناتجة عن استخدام الخدمة التي طلبها.

28. يفوض العميل البنك بقيد كافة العمولات والمصاريف الناشئة عن استخدام الخدمات الإلكترونية على أي من حسابات العميل لدى البنك.

29. إن خدمة الرسائل القصيرة تتضمن قيام البنك بإرسال رسائل قصيرة للعميل على رقم هاتفه المحمول المعتمد لدى البنك بحيث تتضمن تلك الرسائل معلومات عن الخدمات التي يقدمها أو يستحدثها أو أية معلومات أخرى يراها البنك.

30. يقر العميل أن جميع أنواع المعاملات الإلكترونية المتعلقة بكافة المعاملات البنكية صحيحة ومقبولة كحجة في الإثبات على العميل، على أنه من المفهوم لديه أن المعاملات الإلكترونية وعلى سبيل المثال لا الحصر: البيانات والنصوص والصور والأشكال والرموز والأصوات وقواعد البيانات وبرامج الحاسوب، إضافة الى عملية تبادل البيانات الإلكترونية وتشمل كذلك رسالة

المعلومات والسجل الإلكتروني والعقد الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني بما في ذلك نظام معالجة المعلومات ورسائل الفاكس والبريد الإلكتروني، ويوافق العميل على أن مجرد إرسال العميل لرسالة المعلومات يعتبر قرينة قاطعة على تسلم العميل لها وتعتبر منتجة لآثارها بحقه.

الشروط والأحكام الخاصة بالتحويل الإلكتروني:

حيث قام البنك التجاري الأردني بطرح خدمة التحويل الإلكتروني من حساب العميل الى حسابات أخرى داخل البنك التجاري الأردني أو خارجه سواء كانت هذه الحسابات تخص العميل نفسه أو عملاء آخرين ورغبة من العميل بالاستفادة من هذه الخدمة، فإن العميل يقر بما يلي:

1. يقوم العميل بإدخال رقم حساب المستفيد/ اسم المستعار للمستفيد/ رقم هاتف المستفيد/ رقم الحساب البنكي الدولي (IBAN) الخاص بالمستفيد الذي يرغب بالتحويل إليه على نظام التجاري موبايل على أن لا تكون هذه الحسابات من الحسابات التي يرفض أصحابها قبول الودائع والحوالات من الغير.

2. من المعلوم لدى الطرفين (البنك والعميل) أن عملية التحويل وفي حال تمت بنجاح لا يستطيع أي من الطرفين الرجوع عنها، وتعد عملية التحويل المالي صحيحة ونافذة قانونياً بمجرد الانتهاء منها.

3. يحق للبنك عكس القيود في حال رفض المستفيد قيمة الحوالة – التحويل المالي– ولا يترتب أية مسؤولية على البنك في حال رفضه للتحويل المالي.

4. من المعلوم لدى العميل أن عملية التحويل لن تتم في حال عدم توفر رصيد كافي في حسابه، وأن العملية سيتم رفضها مباشرة.

5. تكون مسؤولية قبول/ رفض طلب التحويل المستلم من الطرف الآخر من مسؤولية العميل وحده، ويقر العميل بعلمه أنه في حال قبول/ رفض الطلب المستلم فأنه لا يستطيع الرجوع عنه وتعتبر العملية صحيحة ومنفذه.

6. يقر العميل أن عملية التحويل تمت على مسؤوليته الشخصية دون أية مسؤولية تلحق بالبنك سواء كان هنالك خطأ بقيمة التحويل أو خطأ في وقت التحويل أو خطأ في رقم حساب المستفيد/ حساب البنكي الدولي أو اسم المستعار للمستفيد من عملية التحويل.

7. يقر العميل بعلمه وموافقته على أن الاشتراك بخدمة التحويلات الفورية (CLIQ) سواءً كان ذلك بواسطة رقم الهاتف النقال الخاص به أو الاسم المستعار (Alias Name) يتيح إظهار بيانات العميل (ومن بينها اسمه و/أو رقم حسابه و/أو اسم مقدم الخدمة الخاص به) لمنشئ الحوالة على قنوات الدفع الخاصة بمقدمي هذه الخدمة، كما ويقر العميل بعلمه وموافقته المسبقة على إظهار اسمه الكامل عند إجراء عملية التحويل له سواءً تمت عملية الاستعلام أو التحويل له بواسطة رقم الهاتف النقال الخاص به أو الاسم المستعار (Alias Name) ويخلي طرف البنك من أية مسؤولية قد تترتب عليه جراء ذلك.

8. يتوجب على العميل عند الاشتراك بخدمة التحويلات الفورية (CLIQ) باختيار اسم مستعار مناسب، بحيث لا يكون هذا الاسم عائداً لعلامة تجارية أو اسم تجاري ليست للعميل أو اختيار اسم مستعار غير مقبول على الصعيد السياسي أو العقائدي أو التجاري أو الاجتماعي، كما ويحق للبنك ودون أدنى مسؤولية عليه الحق بإلغاء الاسم المستعار في حال إخلال العميل بذلك أو في حال طلب صاحب العلامة التجارية أو الاسم التجاري ذلك ودون سابق إشعار.

9. يتوجب على العميل المشترك بخدمة التحويلات الفورية (CLIQ) إبلاغ البنك خطيا وتحديث بياناته في حال تغيير رقم الهاتف النقال الخاص به، كما ويفوض العميل البنك ودون الرجوع إليه بإعادة الحوالات التي وردت إلى حسابه بالخطأ من خلال هذه الخدمة نتيجة عدم قيامه بإبلاغ البنك خطيا أو بتحديث بياناته عند تغيير رقم الهاتف النقال الخاص به ويخلي طرف البنك من أية مسؤولية قد تترتب جراء ذلك، كما ويقر العميل بعلمه وموافقته بحق البنك بحذف رقم الهاتف النقال المستخدم كاسم مستعار من خدمة التحويلات الفورية (CLIQ) في حال عدم إمكانية البنك التحقق من ملكية رقم الهاتف بإحدى الطرق التي يرها البنك مناسبة.

<u>شروط وأحكام التعليمات الثابتة</u>

1. لا يحق للعميل الرجوع عن طلب التحويل بعد تنفيذ العملية إلا بموافقة الجهة المستفيدة من عملية التحويل.

2. يفوض العميل البنك بإجراء عملية التحويل بالسعر السائد لدى البنك وبحسب أسعار البنك المركزي عند تنفيذ التحويل إذا اختلفت عملة الحساب المُحول منه عن عملة الحساب المُحول له، وبقيد أية مصاريف أو عمولات مستحقة على الحساب المحول منه دون أي مسؤولية على البنك.

3. لا يتحمل البنك أو أي من موظفيه أية مسؤولية في حال وقوع أية ظروف خارجه عن إرادته تؤدي إلى تأخر/ عدم تنفيذ التعليمات المذكورة ويعفي العميل البنك وموظفيه من هذه المسؤولية.

4. يحتفظ البنك بحقه برفض تنفيذ أي طلب تحويل لعدم الالتزام بالتوجيهات الرقابية أو سياساته وإجراءاته الداخلية مع إبداء أسباب ومبررات ذلك وأن تكون الأسباب والمبررات قانونية.

5. يحتفظ البنك بحقه بتنفيذ تعليمات العميل (الثابتة/ الدورية/ التغطية الآلية) وفقا للقوانين والأنظمة والتعليمات.

6. يحق للبنك عدم تنفيذ عملية التحويل في حال عدم كفاية الرصيد، كما ويحتفظ البنك بحقه في إلغاء أمر التحويل الدوري إذا تعذر تنفيذه لثلاثة مرات متتالية بسبب عدم كفاية الرصيد ولا يتحمل البنك أية مسؤولية نتيجة اتخاذه أي من هذه الإجراءات.

7. يتحمل العميل أية مسؤولية أو خسارة قد تلحق بالبنك نتيجة رجوع الغير عليه بسبب تنفيذ تعليماته وبما في ذلك أية خسارة قد تنشأ من النفقات أو المصاريف أو الرسوم أو الأتعاب أو أي عبء مالي إضافي قد يلتزم به البنك تجاه الغير.

8. يبقى أمر التحويل ساري المفعول ما لم يستلم البنك تعليمات خطية من العميل بخلاف ذلك أو انقضاء التاريخ المحدد ضمن تعليمات العميل أعلاه.

9. يقر العميل بعدم طلبه تنفيذ أية أوامر دفع ثابتة/ دورية/ تغطية آلية تكون الغاية منها تتعلق بأعمال تجارية.

<u>الشروط والأحكام الخاصة بالحوالات:</u>

1. أتحمل/ نتحمل أية مسؤولية قد تنتج بسبب إصدار هذه الحوالة كما نعتبر أنفسنا مسؤولين في حالة تعرض البنك لأي مسؤولية من قبل أي شخص كان ولأي سبب كان ناجم عن هذه الحوالة الصادرة بناء على طلبنا.

2. أتحمل/ نتحمل مسؤولية أي نقص أو خطأ في البيانات المدرجة في هذا الطلب وأخلي طرف البنك من أية مسؤولية تبعا لذلك.

3. يكون للبنك الحرية في إرسال هذه الحوالة على مسؤوليتي/ مسؤوليتنا الكاملة ولا يكون البنك مسؤولا عن أية خسارة أو تأخير أو خطأ أو إهمال قد يحدث خلال إرسال رسالة SWIFT أو سوء تفسيرها عند الاستلام أو لأي تأخير تسببه الأنظمة في البلد الذي يجب أن يتم الدفع فيه أو لأي فعل أو خطأ أو إهمال من قبل بنك المستفيد من الحوالة. ولن يكون البنك وتحت أي ظرف مسؤولا عن الخسائر و/أو الأضرار التابعة المباشرة أو غير المباشرة.

4. لا يتحمل البنك المسؤولية في حال قيام البنك الدافع بتنفيذ الحوالة لحساب المستفيد بالاعتماد على رقم الحساب فقط ودون أن يطابق ذلك اسم المستفيد.

5. لا يلتزم البنك بتنفيذ طلب الحوالة ما لم يتوفر في حسابي لديكم رصيد كاف يغطي مبلغ الحوالة المطلوب وأية رسوم أو عمولات أو مبالغ أخرى لازمة لتنفيذ الحوالة وذلك دون الحاجة لإشعاري مسبقاً، وإذا اختار البنك وفق تقديره المطلق ان ينفذ طلب الحوالة لسبب من الأسباب دون وجود رصيد كاف في حسابي، فأنني/ فأننا التزم/ نلتزم بتغطية المبالغ التي تكبدها البنك في سبيل تنفيذ الحوالة فوراً مع سريان الفائدة والعمولات بالأسعار الدارجة لدى البنك اعتباراً من تاريخ القيد على الحساب.

6. أفوضكم/ نفوضكم بتنفيذ الحوالات من أي حساب من حساباتي الجارية، كما أفوضكم/ نفوضكم بتغذية الحساب المحول منه من أي من حساباتي الأخرى في حال عدم توفر أو عدم كفاية الرصيد في الحساب المحول منه.

7. يكون قبض الحوالة خاضعاً لأية قيود على الصرف أو أية قيود أخرى صادرة عن الجهات الرقابية تفرض بموجب قواعد وأنظمة الدولة التي سيتم فيها القبض ولا يكون البنك أو مراسلوه أو وكلاؤه مسؤولين عن أية خسارة أو تأخير أو أضرار تسببها مثل هذه القواعد والأنظمة.

8. لا يحق لي/ لنا (طالب الإصدار) الرجوع عن طلب الحوالة بعد قيد المبالغ المطلوب تحويلها في الجانب المدين من حسابي وبالرغم من ذلك، وإذا وافق البنك وفق تقديره المطلق على إعادة المبلغ لي (طالب الإصدار) لسبب من الأسباب فيكون للبنك الخيار في أن يقوم بالدفع بسعر الشراء السائد للعملة ذات العلاقة مخصوماً منه كافة الرسوم والمصاريف.

9. أفوضكم/ نفوضكم بتنفيذ الحوالة من خلال أية مؤسسات أو بنوك أخرى غير المحددة في هذا الطلب إذا وجد البنك حسب تقديره أن تنفيذ الحوالة لأي سبب كان يتطلب ذلك.

10. أتحمل/ نتحمل تبعة أية مسؤولية أو خسارة قد تلحق بالبنك نتيجة رجوع الغير عليه بسبب تنفيذ الحوالة بما في ذلك أية خسارة قد تنشأ عن النفقات أو المصاريف أو الرسوم أو الأتعاب أو أي عبء مالي إضافي قد يلتزم به البنك تجاه الغير.

11. أتحمل/ نتحمل (طالب الإصدار) كافة المسؤولية في حال قيام أية جهات في بلد المستفيد أو أي مكان آخر بالحجز/ التحفظ على قيمة الحوالة.

12. لا يتحمل البنك أية مسؤولية عن تأخير تنفيذ الحوالة في حال عدم توفر المعلومات الكافية في طلب إصدار الحوالة، كما ويحتفظ البنك بحقه برفض تنفيذ أية حوالة لعدم الالتزام بالتعليمات الرقابية أو سياساته وإجراءاته الداخلية دون إبداء أسباب ومبررات ذلك.

13. يحتفظ البنك بحقه في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الحوالات مع العملاء بالوسائل المناسبة إذا ارتأى ذلك قبل تنفيذ الحوالة.

14. تُنفذ طلبات الحوالات بتاريخ حق يومي عمل، وفي حال موافقة البنك إجراء الحوالات بتاريخ حق عمل نفس اليوم الذي قُدِّمَ فيه الطلب، فإنه من الجائز أن لا يتم استلام الحوالات من قبل بنك المستفيد في نفس تاريخ الحق وذلك بسبب اختلاف المناطق الزمنية للبنوك أطراف الحوالات من ناحية ومن ناحية أخرى حدود الوقت التي تعتمدها هذه البنوك لغايات تنفيذ الحوالات الواردة إليها.

15. يحتفظ البنك بحقة بقيد أية مصاريف أو عمولات إضافية في حال طلب تاريخ حق استثنائي للحوالة، كما ويخضع تنفيذ الحوالة بتاريخ الحق الاستثنائي لموافقة وإجراءات البنك الداخلية، ولا يتحمل البنك أية مسؤولية في حال عدم قدرته على تنفيذ الحوالة في تاريخ الحق الاستثنائي.

16. بدون الإجحاف بأي من القوانين والتعليمات ذات العلاقة، أفوض أنا (طالب الإصدار) البنك بالإفصاح عن المعلومات ذات العلاقة لأي طرف ثالث وللمدى الذي يتعلق بالعملية المالية، وأفوضكم أنا (طالب الإصدار) بإدراج اسمي ورقم حسابي وبياناتي، وعنوان المستفيد وبيانات الاتصال الخاصة به، والغرض من الحوالة ضمن بيانات الحوالة الصادرة إذا كانت متطلبات السلطات الرقابية لدى بلد البنك الدافع أو بلد المستفيد تقتضي ذلك أو حسبما يراه البنك مناسباً.